الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/108

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للجامعيات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمَّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

090215 090215 14-65434 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إدراكاً لأهمية وضرورة جميع مجالات الاهتمام الاثني عشر المستخلصة من منهاج عمل بيجين، حدد الاتحاد الدولي للجامعيات والمنظمات الموقِّعة أدناه ستة قضايا تتطلب إجراءات المتابعة، وهي دور المرأة في الاقتصاد، وتعليم المرأة وتدريبها، والتحديات التي تواجهها الفتيات، والعنف ضد المرأة، وقضايا صحة المرأة، ودور المرأة في عملية صنع القرار.

المرأة والاقتصاد

لمساعدة النساء على تحقيق الاستقلال المالي والتمكين، فإنه يجب توفير التعليم الجيد النوعية الذي يكون أكاديمياً وعملياً في الوقت ذاته في إطار مؤسسي وغير رسمي على السواء، لجميع الفتيات والنساء لضمان التكافؤ في الوصول إلى فرص العمل في جميع القطاعات الاقتصادية. ومع أن مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة مبدأٌ منصوصٌ عليه في القانون الدولي منذ اعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بالمساواة في الأجر، إلا أنه لم يتحقق حتى الآن في جميع القطاعات ولا في جميع الدول. ومن بين العوائق التي تؤدي إلى اختلال المساواة بين الجنسين في الأجور على ما يلي:

- الاختلاف في تصوُّر دور المرأة ومسارها المهني مقارنة بالرجل
- عدم وجود البنية التحتية الاجتماعية التي تمكن المرأة من تحقيق التوازن بين حياة العمل والالتزامات المترلية
- قلة الاهتمام بإعداد النساء لتولي أدوار القيادة وصنع القرار.

ويجب على الدول إعطاء الأولوية للتثقيف في الشؤون المالية في النظام التعليمي، وهو أمرٌ ذو أهمية حيوية لتمكين المرأة من تولي مسؤولية استقلالها الاقتصادي ويجب أن يكون جزءاً من المناهج الدراسية. فمن تدبير الميزانية الشخصية وميزانية الأسرة المعيشية إلى معرفة كيف يمكن لها أن تصبح من أرباب الأعمال، يمكِّن امتلاك هذه المجموعة من المهارات المرأة من التغلب على ضعفها المالي، الذي غالباً ما يكون نتيجة مباشرة لأعراف عفا عليها الزمن وتعتبر الرجال على أنهم كاسبي الرزق والمعيلين الرئيسيين.

وتواجه مجموعات معينة من النساء تهميشاً اقتصادياً متزايداً، وخاصة النساء ذوات الإعاقة والنساء اللواتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية أو الأقليات أو المهاجرات أو النازحات بسبب الحرب. ويجب على الدول أن تضمن أن النساء حصول ذوات الإعاقة على التعليم والتدريب المصممين خصيصا لهن، كما يجب على التشريعات أن تمنع أصحاب

العمل من التمييز في ممارساتهم المتعلقة بالتوظيف. ومن الأمور البالغة الأهمية عدم منع نساء الشعوب الأصلية والأقليات من الوصول إلى التعلم، سواء بسبب العوائق اللغوية أو الجغرافية أو غيرها. وينبغي للدول أن تعتمد التكنولوجيا ووسائل وأشكال التعليم غير التقليدية لتمكِّن نساء الشعوب الأصلية من دخول سوق العمل. والعاملات المهاجرات هن مجموعة اقتصادية واضحة الضعف، حيث يزداد اضطرارهن للعمل لساعات طويلة نظير أجور ضئيلة وفي ظروف عمل سيئة وانعدام البنية التحتية الداعمة. وهؤلاء النسوة ممثلات تمثيلاً ناقصاً في الوظائف المهنية التي تتطلب مهارات، على الرغم من أنهن غالباً ما يكن متعلمات إلى مستوى يفوق غيرهن من المواطنين. ولزيادة الحماية الاقتصادية للعاملات المهاجرات، فينبغي أن يكون تمكين المرأة هدفاً محدداً في جميع سياسات الهجرة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

- الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية النظيرة أو عن طريق توفير برامج تحويلية لمضاهاة المؤهلات الأجنبية بمؤهلاتهن الوطنية المعادلة لها
- الاستثمار في برامج لغوية مجانية لتسهيل عمليات الإدماج والوصول إلى سوق العمل
- توفير دروس مسائية أو دروس بدوام جزئي أو أي نوع آخر من الدروس المصممة لغرض معين هو إعطاء العاملات المهاجرات الفرصة للحصول على التعليم النظامي والتدريب على اكتساب المهارات وبرامج الاستعداد للعمل
- وضع التشريعات الخاصة بالحقوق المتساوية للعاملات غير المهاجرات والمهاجرات، بما في ذلك سبل الانضمام إلى النقابات العمالية والاستفادة من شروط عمل موحدة.

التعليم والتدريب

هدفنا هو أن تحصل نسبة ١٠٠ في المائة من الفتيات والنساء في العالم على التعليم الجيد الذي يتجاوز المرحلة الابتدائية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتأمين التنمية المستدامة وتمكين المرأة والمساواة الفعلية بين الجنسين، على نحو ما نصت عليه التوصية العامة رقم ٢٥ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعلى مستوى التعليم الثانوي، ندعو الدول وقطاع التربية والتعليم إلى ضمان حصول الجميع على التعليم الثانوي المجاني الجيد النوعية، بما في ذلك عن طريق توفير الحوافز المالية والدعم للإبقاء على الفتيات المنتميات إلى أشد الأسر فقراً في المدرسة. ويجب على السياسات المدرسية أن تنهي التنميط الجنساني وتوجيه أفواج متلاحقة من الفتيات نحو فروع علمية معينة. وينبغي تشجيع الفتيات فعلياً على دراسة

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل زيادة القدرة على الابتكار وسد الفجوة القائمة حالياً بين الجنسين في المهن المرتبطة بهذه المجالات. كما يجب تيسير سبل الحصول على التعليم العالي، بما في ذلك عن طريق تشجيع مؤسسات التعليم العالي على توفير برامج دراسية بدوام جزئي أو برامج دراسية مسائية لتمكين النساء من إيجاد توازن بين الواجبات الأسرية و الالتزامات الأخرى. كما يجب توفير التعليم مدى الحياة، بما فيه التعليم التخصصي والمهني وأنواع التعلم غير التقليدية الأخرى، مما يسمح باكتساب المعارف والمهارات من خلال أساليب تتجاوز الوسائل والمؤسسات والقطاعات الرسمية.

الطفلة

يجب أن تبقى الطفلة أولوية من أولويات الخطط المحلية والوطنية والدولية نظراً لضعف الفتاة المتزايد في العديد من المجتمعات. ويصح هذا الأمر بشكل خاص على الفتيات المنحدرات من أصول ريفية أو من السكان الأصليين أو الفتيات النازحات بسبب نزاع مسلح أو الفتيات المعاقات. وتزويج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث هما من الممارسات التي تعاني منها الطفلة على وجه التحديد، فبالإضافة إلى كونهما عقبتين كبيرتين تحولان دون الحصول على التعليم، تنطويان على مخاطر صحية خطيرة قد تؤدي إلى الموت. وتكشف الإحصاءات مدى إثارة هذه التوجهات للقلق وانتشارها الواسع: فمن بين الفتيات والنساء اللواتي هن على قيد الحياة اليوم، زُوجت ٢٥٠ مليون منهن قبل سن الخامسة عشرة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ٢٠١٤)، في حين تعرضت ١٢٥ مليون طفلة لتشويه أعضائهن التناسلية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤).

العنف ضد المرأة

الفتيات والنساء عُرضة لعدد أكبر من الحوادث ولمخاطر العنف البدني والجنسي بدرجة أكبر، كما أنهن أكثر تعرضاً للتحرش والإيذاء العقلي في جميع المجتمعات وعلى اختلاف البلدان والمناطق. ويحدث العنف ضد المرأة في الأوساط العائلية والمهنية والعامة. كما أن العنف القائم على التحيز الجنسي يزيد من خطر التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر العنف في المدارس وفي المؤسسات التعليمية هو سببٌ آخر في أن العديد من الفتيات والنساء لا يحصلن على التعليم. ويجب على الدول تنفيذ خطط منسقة من أجل التصدي للعنف ضد الفتيات

والنساء، بما في ذلك عن طريق اعتماد تشريعات جنائية تعاقب الجناة وتكون بمثابة الرادع المناسب.

المرأة والصحة

- تحتاج قضايا معينة من قضايا صحة المرأة إلى اهتمام خاص، وهي تشمل صحة الأمهات والصحة الإنجابية والجنسية. والطب المراعي للفوارق بين الجنسين هو عامل هام ينبغي على مقدِّمي الرعاية الصحية الاعتراف به، حيث يتعين على القائمين بالتشخيص والعلاج أن يأخذوا في الاعتبار الفوارق المادية الفسيولوجية والنفسية والفوارق الأخرى الموجودة بين الرجال والنساء. ويؤدي تزويد الفتيات والنساء بالتعليم الجيد النوعية إلى فوائد ملموسة طويلة الأمد تعود على الأسرة والمجتمع. ويقدَّر أنه إذا أكملت جميع الأمهات تعليمهن الابتدائي، تنخفض وفيات الأمومة بمقدار الثلثين، وتُنقذ حياة ٠٠٠ ٩٨ شخص. وبالمثل، فإذا حصلت جميع النساء على التعليم الثانوي، فإن وفيات الأطفال تنخفض إلى النصف، مما يساعد على إنقاذ حياة ٣ ملايين شخص (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠١٣).

المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

كثيراً ما تعاني النساء من التمييز المنهجي من حيث الرواتب والتقدم المهني بالمقارنة مع زملائهن من الرجال. وعلى الرغم من بعض الدراسات التي تظهر أن الشركات التي لديها عدد أكبر من النساء في المناصب العليا يكون أداؤها أفضل بدرجة كبيرة (شراكة Catalyst، ٢٠٠٤)، فإن النساء لا يشكلن سوى نسبة ١٨,٣ في المائة من مناصب الإدارة العليا (البنك الدولي، الدراسات الاستقصائية عن القضايا الجنسانية في المؤسسات). وبالمثل، فعلى الرغم من أن نسبة ٢١,٨ في المائة فقط من أعضاء البرلمانات الوطنية كانوا من النساء في تموز/يوليه عام ٢٠١٤ (الاتحاد البرلماني الدولي)، فقد تبين أن البرلمانات التي بها نسبة أعلى من النساء تنظر في مجموعة واسعة من القضايا وتعتمد تشريعات أكثر في المسائل المتعلقة بالصحة والتعليم ومناهضة التمييز ودعم الطفل (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٤). ويكتسي التعليم الجيد النوعية، الذي يكون أكاديمياً وعملياً في الوقت ذاته ويُقدَّم في إطار مؤسسي أو رسمي، أهمية بالغة لتمكين الفتيات والنساء اللواتي يملكن ما يلزم من المؤهلات والمهارات والتدريب ويحذوهن التصميم على السعي لبلوغ الوظائف والمناصب ذات الأجور العالية والحصول عليها.

ملخص

اعترافاً منا بالدور الجوهري للتعليم الجيد النوعية والذي يستمر مدى الحياة للفتيات والنساء في تحقيق التنمية المستدامة والتغيير الاجتماعي والنهوض الاقتصادي، فإننا ندعو جميع الدول وقطاع التربية والتعليم وواضعي السياسات العامة إلى اتخاذ الإجراءات التالية للتصدي للتحديات والعقبات التي لا تزال تحول دون تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين:

(أ) وضع وتطبيق التعليم والتدريب المصممين حسب الاحتياجات والميسَّرين مدى الحياة للنساء المهمَّشات، بمن فيهن النساء المعوقات واللواتي ينحدرن من السكان الأصليين أو من أصول ريفية، واللواتي شردتهن الحرب؛

(ب) إدراج تدابير وقائية للمهاجرات في السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة للتخفيف من خطر الاستغلال؛ واستحداث أنظمة تحويل المؤهلات وبرامج معجلة لإصدار الشهادات بغرض الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية؛ وتوفير التدريب اللغوي والمهني لتسهيل دخول سوق العمل؛

(ج) تنفيذ مبدأ حصول الجميع على التعليم الثانوي المجاني الجيد النوعية؛

(د) تصميم مناهج التعليم العالي لتشمل خيارات تعلُّم مرنة تشمل الدراسة بدوام جزئي والدروس المسائية والدراسة عن طريق شبكة الإنترنت؛

(هـ) سن تشريعات وطنية والتصديق على الالتزامات الدولية من أجل إعطاء الأولوية لحماية الطفلة من الممارسات الضارة، بما فيها تزويج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛

(و) تجريم جميع أعمال العنف ضد المرأة صراحة في التشريعات الوطنية؛ وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة على كيفية التعامل بالشكل الصحيح مع حالات العنف القائم على التحيز الجنسي؛

(ز) توفير إمكانية الوصول إلى العيادات والحصول على الرعاية الصحية للفتيات والنساء، بما في ذلك المرافق التي تقدم خدمات رعاية الأمومة والصحة الجنسية والصحة العقلية؛

(ح) اعتماد التشريعات التي تحظر التمييز بين الجنسين في مكان العمل رسمياً، مع التركيز بشكل خاص على تطبيق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية.

ملاحظة: تؤيد هذا البيان المنظمتان غير الحكوميتان التاليتان ذواتا المركز الاستشاري لدى المجلس: مركز القيادة النسائية العالمية والرابطة الدولية لأخوات المحبة.